



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق

اسم الكاتب: د. حازم الشمري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/58>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:41 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق
 (٣٨٠٤/٦/٣٠ - ٣٠٠٥/١/٣٠) وموعد القوى السياسية المزمعة منه!!^(*)

الدكتور
حازم الشمري^(*)

جامعة بغداد
جامعة بغداد

المقدمة

لم تدم غبطة الشارع العراقي اثر سقوط نظامه الاستبدادي السابق في ٩ ابريل من عام ٢٠٠٣ طويلاً، بل ان الشعب العراقي بدأ يعيش بعد هذا الحدث الجلل ظروف تكاد تكون صعبة، هذه الظروف القت بضالها على حركة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي ازاء تحقيق الممارسة الديمقراطية والبناء الدستوري والسياسي للعراق. روجم كل ذلك من سوءاً للأوضاع الأمنية على مستوى الداخل العراقي او من حيث المكشوف الإقليمي (تدخل دول الجوار العراقي في الشأن العراقي) او من حيث أدوار القوة الدولية وتداعياتها على العراق واستقراره السياسي. لا يعني بالضرورة الغاء حقيقة باتت واضحة المعالم والصور لا اشكال ولا ليس فيها ولا تراجع عنها في الساحة العراقية بعد سقوط نظامه السابق مفادها: "الشراكة العراقية بكل اطيافها في بناء واقعهم السياسي الجديد وفق

تعد الديمقراطية عملية بناء للمجتمع والدولة على حد سواء يراد بها تحقيق القبولاً العام والرضا التام للمواطنين ازاء نظمهم ومؤسساتهم السياسية، ولذلك تعد العملية الانتخابية هي الآلية والوسيلة الاتساح والسلم والأفضل التي توصلت اليها الشعوب المتحدثة في العالم اذا ما ارادت هذه الشعوب ان تبني الخيار الديمقراطي لنفسها هذا القبول والرضا التام عن نظمها ومؤسساتها السياسية.

وتasisياً على ذلك فان الشعب العراقي ونواه السياسية والحزبية قد حرموا لعقود طوال (في ظل النظم السياسية الدكتاتورية ونظم الاستبداد الفردي العائلي) من العيش في ظل النظم الديمقراطية. وهذا بالضرورة قد ابعد الشعب العراقي وقواته السياسية والحزبية عن المشاركة السياسية التي اولى خطواتها تكون ضمن المشاركة في العملية الانتخابية التي تكسر حق الصوت العراقي في التعبير عن خباراته السياسية والدستورية ازاء حكامه.

(*) كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد
 {٩٥}

وطبقاً لهذا الحق الطبيعي في الانتخابات فان الاساس في الوقت الحاضر لهذه العملية اضافة الى انها حق طبيعي او وظيفة اجتماعية او تحديد قانوني فانها في الاساس هي سلطة قانونية مصدرها الاساس هو (الدستور) الذي يكفل ويضمن للمواطن قانوناً حق الاشتراك في اختيار نوابهم.

لذا فان فكرة اختيار او انتخاب الحكام بربت الى الوجود مع نشأت فكرة سيادة الشعب، وعليه فان اختيار الفئة الاجتماعية (اي المحكومين) للحكام عن طريق الممارسة الانتخابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الفكر الديمقراطي اساساً. والاتجاه اليوم يميل الى تعريف النظم الديمقرطية بالعملية الانتخابية على الاقل في دول الديمقراطيات الباربرالية، فالدولة تعد دولة ديمقراطية اذا تم اختيار حكامها عن طريق الممارسة الانتخابية وهذه الممارسة تكون ممارسة نزيهة وحرة⁽²⁾.

لذا فان سلطة الحاكم لا يمكن ان تكون سلطة شرعية الا اذا استمدت شرعيتها من الشعب، وليس غير الشعب بديلاً لاي شرعية، ولاسيما الشرعية التي تأتي عن طريق العملية الانتخابية. وبناءً على اهمية العملية الانتخابية في الممارسة الديمقرطية للعمل السياسي فقد تم اعتماد طرق انتخابية ثلاثة تكون هذه الطرق

رؤبة ديمقراطية تعدية والسلطة السياسية فيها متداولة سلبياً.

هذه الحقيقة اولى خطواتها تتمثل بالعملية الانتخابية وتتجربتها الرائعة من حيثيات اولية تؤكد صدق الدلالة في اطار الاصرار الاكيد على مصداقية المسار الديمقراطي والشفافية التي تبني عليها الممارسة الانتخابية في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥.

وبناءً على ذلك تم تقسيم البحث الى محورين اساسية هما: المحور الاول: مدى ملامحة النظام الانتخابي للواقع السياسي العراقي. المحور الثاني: الاستحقاق الانتخابي ودور القوى السياسية منه.

المحور الاول
مدى ملامحة النظام الانتخابي تظام التمثيل النسبي" للواقع السياسي في العراق.

بدأ يجب ان نؤكّد على ان العملية الانتخابية تبدأ بالناخب الذي بعد النصر الاساس في العملية السياسية "الانتخابية" رمتها.

لذا نلاحظ ان بعض فلاسفة علماء السياسة الكبار مثل "جان جاك روسو" أكدوا على ان الانتخابات كممارسة هو حق كل فرد في المجتمع وذلك طبقاً لتطبيق مبدأ الاقتراع العام الذي يعطي الحق لجميع افراد المجتمع "البالغين للسن القانوني والشرعى" في الاشتراك في العملية الانتخابية، دون جواز تقييد هذا الحق بأي شكل من الاشكال⁽¹⁾.

كل التحفظات الواردة ازاء هذه الانتخابات سواء في العهد الملكي او الجمهوري⁽³⁾.
 الا ان المهم في العملية الانتخابية التي جرت في العراق سواء في العهد الملكي او الجمهوري كانت تعتمد نظم انتخابية مختلفة. فقد اعتمد العراق في العهد الملكي في العملية الانتخابية نظام الاغلبية ذو الدرتين وباعتماده نظام التصويت الفردي مع تقسيم العراق الى دوائر انتخابية صغيرة⁽⁴⁾.
 اما في العهد الجمهوري فقد تبنى العراق في العملية الانتخابية وضمن قانون المجلس الوطني الذي صدر عام ١٩٨٠ للرقم (٥٥) وفقا لاحكام الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠. التنظام الانتخابي المختلط والذي يعتمد على المزج ما بين نظامي الاغلبية والتمثيل النسبي، ناهيك على ان العراق في العهد الجمهوري قد اعتمد نظام التصويت بالقائمة وتقسيم العراق الى مراكز انتخابية متعددة⁽⁵⁾. ناهيك على ان قانون المجلس الوطني لعام ١٩٨٠ قد اعتمد في توزيع الاصوات على المقاعد النسائية على نظام الاغلبية ذو الدورين، بمعنى ان العضو المرشح للمجلس الوطني اذا ما اراد الفوز بأحد المقاعد المخصصة لهذا المجلس عليه ان يحصل على اكثر الاصوات عددا على التوالي، وادا ما تساوت الاصوات في مثل هذه الحالة بعد الاقتراع مرة اخرى⁽⁶⁾.

الانتخابية هي الاساس في اية ممارسة ديمقراطية. وهذه النظم الانتخابية الثلاث محصورة ما بين نظام الاغلبية النسبية بشقيه البسيط والمطلق ونظام التمثيل النسبي بشقيه الكامل والتقريري واخيرا نظام المختلط. ولكن من هذه النظم الانتخابية الثلاث ما يميزها من ايجابيات وما يسجل عليها من سلبيات.
 وفي ضوء موازنة الاداء الإيجابي والسلبي لكل من النظم الانتخابية الثلاث يجري اختيار او ترشيح نظام انتخابي من النظم الانتخابية اعلاه على حساب النظم الانتخابية الاخرى وبما يتلائم والمعطيات السياسية والاجتماعية التي يمتاز بها هذا المجتمع او ذلك او هذه الدولة او تلك.

واستقراء للتاريخ السياسي في العراق (منذ بداية الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر، نجد ان العملية الانتخابية قد اعتمدت في العهد الملكي للعراق اكثر واطول ما تم اعتماده للعملية الانتخابية في العراق للعهد الجمهوري. بمعنى ان الشعب العراقي قد شارك في العملية الانتخابية في العهد الملكي قرابة ثلاثة وتلاتون عاماً منذ الدورة الانتخابية الاولى عام ١٩٢٥ ولغاية الدورة الانتخابية السادسة عشر عام ١٩٥٨، بينما انحصرت مشاركة الشعب العراقي في العهد الجمهوري قرابة اكثر من اثنان وعشرون عاماً منذ الدورة الانتخابية الاولى عام ١٩٨٠ ولغاية الدورة الانتخابية الخامسة عام ٢٠٠٠. (رغم

لباقي الأقوى) هو النظام الانتخابي الأفضل للعراق؟

و قبل الإجابة على هذا سؤال ينبغي لنا تقديم واقع عملى لطريقة التمثيل النسبي التقريبى (باقي الأقوى) وهى طريقة رياضية احصائية تعتمد على قانون ناتج قسمة الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد النوابية المطلوب اشغالها في المنطقة الانتخابية فحصل على (خارج القسمة الانتخابي)⁽⁹⁾.

ومثال الآتى يوضح الطريقة الانتخابية أعلاه:

عدد الاصوات الصحيحة
قانون التمثيل النسبي المختلط - قانون العدد الاسمي الموحد
عدد المقاعد

فإذا كان لدينا على سبيل المثال اربع قوائم انتخابية في دائرة انتخابية معينة، وعلى هذه الدائرة الانتخابية ان تنتخب خمسة نواب، وهناك قرابة (٢٠٠٠٠) الف ناخب على استعداد للذلاء باصواتهم بصورة صحيحة. فكيف تحدد عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة؟ وكيف نوزع المقاعد النوابية على الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم الانتخابية الأربع؟

ومن أجل معرفة كم يساوى المقدار النبوي من عدد الاصوات الناخبين نجري العملية الرياضية التي تعتمد على تقسيم عدد اصوات الناخبين على عدد المقاعد النوابية المراد اشغالها، فيتحول لدينا قانون عرف بقانون العدد الانتخابي الموحد

اما الان فقد تبنى مجلس الحكم في العراق ضمن قانون عرف بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي وضع فيه التشيراتات كافة التي ترسم الصورة المستقبلية للعراق الجديد منهجاً ديمقراطياً كان اساساً (حسب وجهة تنظر اعضاء مجلس الحكم ناهيك عن رؤية الحاكم المدني للعراق في هذا الامر) لمستقبل النظام السياسي في العراق وذلك عن طريق درباجة قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، اضافة الى الملحق التي صدرت عن هذا القانون وهو ملحق قانون الاحزاب للرقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الانتخابات للرقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤⁽⁷⁾. والذي اكده هذا الاخير عن قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات صادقة وموثقة بها عن طريق الاقتراع العام المباشر والشامل والسرى للشعب العراقي وعلى اعتبار العراق منطقة انتخابية واحدة والعمل بنظام الانتخابي الذي يعتمد طريقة التمثيل النسبي التقريبى (باقي الأقوى) كنظام انتخابي للعراق معتمداً على مبدأ التصويت بالقائمة المغلقة وفقاً لقانون مجلس الحكم المرقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤⁽⁸⁾.

ووفقاً لما جاء في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والملاحق الخاص بقانون الانتخابات في العراق، والسؤال المطروح في هذا السياق.

(إلى اي مدى بعد نظام الانتخاب التمثيل النسبي التقريبى

تطبيق طريقة الباقي الاقوى وفق العمليه الرياضية الآتية:

$$\begin{aligned} \text{القائمه (أ)} &= 110,000 - 2 \times \text{مقعد} \\ \text{القائمه (ب)} &= 110,000 - 2 \times \text{مقعد} \\ \text{القائمه (ج)} &= 110,000 - 2 \times \text{صفر} \\ \text{القائمه (د)} &= 110,000 - 2 \times \text{صفر} \end{aligned}$$

ووفقا لطريقة الباقي الاقوى

يتبيّن لنا ان القائمه (ج) هي التي تحمل الباقي الاعلى (القوى) فتحصل على مقعد واحد، ونعيد الطريقة الرياضية اعلاه مرة اخرى بعد ابعاد وحذف القائمه (ج) منها فنلاحظ ان القائمه (د) تكون قد حصلت على الباقي الاقوى من بين القوائم فتحصل على مقعد واحد ايضاً. وبهذا نلاحظ ان المقددين الشاغرين قد توزعا على القوائم فتحصل على مقعد واحد ايضاً. وبهذا نلاحظ ان المقددين الشاغرين قد توزعا على القوائم التي لم تحصل من قبل على مقعد نيابي.

اذن تم توزيع المقاعد النيلبية وفقا لاشراك القوائم الانتخابية حسب نسب متباعدة ورؤوية سياسية تعاونية تشاركيه اكثراً ما هي عملية لتركيز المقاعد النيلبية في قائمه او قائمتين وابعاد القوائم الاخرى عن الشراكة السياسية في البلاد⁽¹⁰⁾.

ومن خلال المثال التوضيحي اعلاه يتبيّن لنا اهمية نظام التمثيل النسبي التقريري ذو الباقي الاقوى كنظام انتخابي للقوى السياسية التي تؤمن ايمان مطلق بان بلها قاعدة شعبية عريضة وواسعة في المجتمع ولكنها (اي القوى السياسية) في الوقت نفسه تدرك كل الادرارك بأنها اذا ما خاضت واشتراك في العملية

الذي يمثل عدد الاصوات مقابل مقعد واحد في المجلس النيلبي.

$$\begin{aligned} \text{العملية الحسابية. نقول: } 110,000 &= \text{مقعد} \\ \text{اذن كل } 40,000 \text{ الف صوت} &= \text{مقعد واحد نيابي.} \end{aligned}$$

حسب المثال اعلاه.

واذا ما عرقلنا ان القائمه (أ) حصلت على (86,000) الف صوت.

والقائمه (ب) حصلت على (56,000) الف صوت.

والقائمه (ج) حصلت على (38,000) الف صوت.

والقائمه (د) حصلت على (20,000) الف صوت.

واذا ما اردنا ان نوزع المقاعد النيلبية حسب الاصوات التي حصلت عليها كل قائمه من القوائم الأربع اعلاه فأننا سوف نعتمد على طريقة التمثيل النسبي التقريري والتي تعتمد على قانون هو:

قسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمه على قانون العدد الانتخابي الموحد.

$$86,000$$

$$\text{فنقول قائمه (أ)} = 2 - \text{مقعد}.$$

$$40,000$$

$$56,000$$

$$\text{فنقول قائمه (أ)} = 1 - \text{مقعد}.$$

$$40,000$$

$$38,000$$

$$\text{فنقول قائمه (ج)} = \text{صفر}.$$

$$40,000$$

$$20,000$$

$$\text{فنقول قائمه (د)} = \text{صفر}.$$

$$40,000$$

ووفقا لهذه العملية الرياضية

فقد حصلت القوائم الأربع على ثلاثة مقاعد نيلبية من اصل خمسة مقاعد موزعة على القائمه (أ) مقددين والقائمه (ب) مقعد واحد. ومن اجل اشغال المقددين المتبقين علينا ان نلجا الى

المطروحة ازاء طريقة التصويت بالقائمة المغلقة، هذه الطريقة والتي تبدو بعيدة عن روح الديمقراطية لانها لا تكفل للناخب ما يجب ان يكون له من الحرية في اختيار ممثله. رغم ان نظام التمثيل النسبي اذا ما تم اعتماده كنظاما انتخابيا سوف يفضي بالضرورة الى حكمه هي اقرب الى الالستقرار منه الى الالستقرار وهذا بالذات سوف يعرض العملية السياسية البعض للتداعيات والارهاصات السياسية والتي سوف تلقي بضلالها على مجلس العملية السياسية في البلاد التي اوردها سابقا ازاء نظام القائمة المغلقة الذي هو جزء من نظام التمثيل النسبي ايضا، فانتي ارى واعتقد ان النظام الانتخابي الذي اعتمد من قبل ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية هو النظام الاقرب للواقع السياسي الموجود في العراق حاليا ولذلك للأسباب الآتية:

١. بعد النظام الانتخابي في العراق (نظام التمثيل النسبي التقريري) للمرحلة المؤقتة اكثر تمثيلا لرغبات الشارع العراقي، وهو بذلك يقترب من الممارسة الديمقراطية التي تترك القوى والparties السياسية والحزبية في العراق كافة في الممارسة السياسية الجديدة في العراق.
٢. نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي يسمح بتواجد الاراء كافة في الجماعة الوطنية القادمة والتي

الانتخابية سوف لن تفوز باغلبية المقاعد النيابية اذا ما تم اعتماد نظام الاغلبية كنظام انتخابي، على اعتبار ان هذا الاردak ناتج من ان هناك قوى سياسية وحزبية اخرى موجودة ومتواجدة في الساحة السياسية لها من الواسعة القاعدة الشعبية مما يعلم على عدم حصول اي من هذه القوى السياسية والحزبية ان تحقق وتحصل على اغلبية الاصوات في العملية الانتخابية⁽¹¹⁾.

وتاليسما على ذلك ندرك اهمية تطبيق نظام التمثيل النسبي التقريري لمجتمع يمتاز بتنوعه الصارخ والعميق في الشأن الديني والطائفى والعرفي والقومى، مما يؤدي النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) بالضرورة الى زج اكبر قدر ممكن من القوى السياسية والحزبية في المشاركة السياسية، مما يعطي رؤية شاملة للعملية السياسية ناهيك عن عدم قدرة احدى القوى السياسية والحزبية بالاستئثار بالسلطة لوحدها وتنتهي سياسة الافصاء كباقي القوى السياسية والحزبية الاخرى⁽¹²⁾. بمعنى سوف يضمن هكذا نظام انتخابي شراكة سياسية للقوى السياسية والحزبية العراقية كافة بكل ديناته وطوائفه وقبلياته وقومياته، وسوف يكون هناك دور (التوافق السياسي والطائفى والدينى والعرقى) في تشكيل القوائم الانتخابية التي ستخوض العملية الانتخابية في ٣٠ كانون الثاني لعام ٢٠٠٥، على الرغم من ان هذا التوافق هو محدود وعلى الرغم من التحفظات

٦. ان النظام الانتخابي الذي يعتمد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية هو اقرب الى العدالة في عنصر الجنس وذلك عندما اعتبر العنصر النسوی هو جزء مهم في الشراكة السياسية للعراق الجديد، وذلك عن طريق اعطاء العنصر النسوی نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من قوائم المرشحين وان كانت هذه النسبة لا تعطى التمثيل الحقيقي للمرأة اذا ما عرفنا ان المرأة شكل اكبر من ٦٠٪ من مجموع الشعب، الا انها في الوقت نفسه خطوة جريئة وصحيحة في الطريقة الديمقراطية.

٧. نظام التمثيل النسبي المرفق بالتصويت بالقائمة يسمح بظهور تشكيل كيانات سياسية جديدة. وذلك عن طريق خلق تحالفات انتخابية بين القوى السياسية والحزبية في العراق، مما يتبع للقوى السياسية والحزبية الصغيرة فاعالية اكبر اذا ما استطاعت ان تشكل مع قوى اخرى تحالفات سياسية تشكل على غرارها كيانات سياسية لها من التأثير والفاعلية الشيء الكبير في الساحة السياسية العراقية.

المحور الثاني
الاستحقاق الانتخابي ودور القوى السياسية والحزبية منه
تعد العملية الانتخابية آلية هامة لصنع الخيارات السياسية عن طريق الممارسة التصويتية التي تعكس بالضرورة ممارسة واقعية

ستتبّق عن انتخابات ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥، لأنها سوف تجمع هذه الجمعية لرأي متعددة من الفصي اليمين الى اقصى اليسار.

٣. ثبّتت الدراسات ان نظام التمثيل النسبي التقريبي (الباقي الاقوى) يعطي شراكة حقيقة في العملية السياسية وذلك عن طريق عدم اهماله لاي صوت من اصوات الناخبين ازاء مرشحين في القوائم الانتخابية.

٤. نظام الدوائر الانتخابية الكبيرة المتعددة تتبع وتمنع للاحزاب الكبيرة امكانية تحديد حدود الدائرة الانتخابية مما يتبع لهذه الاحزاب فرص اكبر من باقي القوى الحزبية السياسية بالفوز الانتخابي، الا ان نظام التمثيل النسبي ذو الدائرة الانتخابية الواحدة ليس له حاجة لهذا التحديد من قبل الاحزاب الكبيرة.

٥. يتميز العراق بتنوعه الواسع وفي المجالات كافة، فان نظام التمثيل النسبي ذو الدائرة الانتخابية الواحدة اكبر واقعية للساحة السياسية في العراق، اذ ستعكس الجمعية الوطنية العراقية القادمة بعد الانتخابات طيف واسع للمجتمع العراقي، وعلى هذا الاساس فان ممثلي القوى والجماعات السياسية الصغيرة (الكلدان والاشوريين والصتنانية والشبك وغيرهم) لهم ضمانات حقيقة في وصول مرشحهم الى الجمعية الوطنية ومن ثم المشاركة في العملية السياسية.

- المشروعه دستوريًا وقانونيًا وسياسيًا، وفي غير ذلك تكون الممارسة الانتخابية المطبقة ما هي الا مبادرات سلوكيات تكاد تكون اقرب الى الممارسة الشكلية التي تفتقد الروح الديمقراطيه الحقة، هذه المبادرات او السلوكيات الشكلية تتبنى مبدأ النفاق السياسي لاصحاب السلطة عن طريق التظاهر بولاء الناس لقيادات مسلطة عليهم⁽¹⁴⁾. ان فقدان البدائل السياسية يفقد بالضرورة العملية الانتخابية اهليتها ومصداقيتها وهذا ما شهدته الساحة السياسية العراقية ومنذ عقود طوال.
- ان العملية الانتخابية توفر فرصة جوهرية واساسية للقوى السياسية والحزبية كافة في اختيار خطابهم السياسي والحزبي عن طريق ما أنجز من برامج سياسية واجتماعية واقتصادية سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجتمع من قبل هذه القوى الحزبية مما يؤدي الى نشر سياسة هذا الحزب او ذاك وتوسيع قاعدته الشعبية في سياق المنافسة الحرة والمشروعه، ناهيك من ان العملية الانتخابية تعزز وتتجذر لمنظومة قيمية جديدة تتبنى مبدأ القافة الحوارية في المجتمع عن طريق اقامة منتديات ثقافية وسياسية تأخذ على عاتقها مناقشة وتدالو الشؤون العامة التي تهم المجتمع بلغة الحوار والاصناف للرأي الآخر، بالإضافة الى ان هكذا ممارسات ديمقراطية تعد محاولات جادة من قبل
- لعملية اختيار القيادات والبت في القضايا الوطنية المطروحة.
- ان العملية الانتخابية كممارسة لا تفضي الى منح واعطاء الفرصة المناسبة لشرعنة الحكومة عن طريق تشكيل حكومة ديمقراطية محل ثقة من قبل الشعب حسب بل العملية الانتخابية تفضي بالضرورة الى سمو السلطة الدستورية والقانونية عن طريق خضوع الحكومة وامثلها لسلطة القانون من خلال العمل بمبدأ المسؤولية الوزارية سواء اكانت هذه المسؤولية مسؤولية فردية او مسؤولية جماعية امام السلطة الشرعية (الجمعية الوطنية)، ناهيك عن تبني الحكومة للعملية الانتخابية والاعتراف بنتائجها الدورية والخضوع والامتثال لها والعمل بما تلت اليه هذه الانتخابات، وهذا بالضرورة سوف يفضي في المستقبل الى تجذير وتعزيز لمبدأ ديمقراطي على درجة عالية من الاهمية في الممارسة السياسية الا وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة⁽¹³⁾.
- ان تبني مبدأ التعاقب السلمي للسلطة والعمل بموجبه يؤكد في حد ذاته اقرار واضح من قبل القوى السياسية والحزبية سواء كانت هذه القوى في داخل السلطة ام في خارجها بأن العملية السياسية تطرح نظام البدائل السياسية او التعديدية السياسية، وهذا الاخير بالضرورة بعد شرطا اساسياً وملزاً لتطبيق العمل بالمارسة الانتخابية بصورة صحيحة وفعالة في ظل المنافسة السياسية

عام ٢٠٠٣)، هذه المرحلة بحد ذاتها تعد مرحلة جديدة على تقاليف المواطن العراقي مرحلة الديناميكية التاريخية بعد ان ترسّخ في ذهن المواطن العراقي مبدأ التراجع الحضاري والانسانى بسبب ما تعرض له من حالات تغريب واقصاء وعزلة في المراحل السابقة بالضرورة لدى المواطن الخطاب السياسي والثقافي الاوحد مع فقدان الثقافة الحوارية وتكريس عسكرة المجتمع والعزل الخارجي، مما ادت هذه الحالة الى بناء رؤية تتبنى آلية العنف وتسقيط الآخر واقصاء^(١٥).

وبناءً على ذلك ليس من الغريب ان يعيش العراق حالة من التناقض الصراعي المتباين بين مكوناته في هذه المرحلة، فبدلاً من ان يكون هذا النوع عنصر قوة وقدرة وابداع ويحدد للمجتمع، نجد ان هذا النوع (في هذه المرحلة بالذات) اصبح يشكل عنصر تعطيل واضعاف آلية العملية السياسية الجديدة وعرقلتها، هذه العملية السياسية التي ترمي في بناء دولة قوية (من حيث دولة ديمقراطية ودولة مؤسسات ودولة قانون) تستوعب هذا النوع وتوظفه لصالح الوحدة المجتمعية الوطنية في العراق.

لذلك تباعدت سبل الحوار الوطني بث هذه المكونات، لا بل يسعى كل مكون منها لاثبات وجوده ومن ثم ممارسة الغاء الآخر، مما ادخل المجتمع في اطار عملية الغاء

القوى السياسية والحزبية وبضمها منظمات المجتمع المدني في خلق وابعاد رأي عام ذو فاعلية ولديه القدرة على الحوار مع السلطة والتاثير فيها، وهذه الآلية السياسية برمتها تعد دعامة من دعامت نهضة المجتمع وجعله مجتمعاً متحضرًا وذات اصالة بين المجتمعات^(١٦).

هناك مشروعية التساؤل المطروح من قبل المواطن العراقي عن مدى وجودى العملية الانتخابية القادمة في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ ضمن الممارسة الديمقراطية للعملية السياسية في تحقيق مطالب ورؤى الشعب العراقي في الضمانات الامنية وتحقيق السلام والوانام وتطبيق العدالة عن طريق تأسيس دولة قالون لا دولة بوليس والتي تضمن دولة القانون احترام الانسان وضمان حقوقه، والسؤال الاكثر اهمية في رأي هو مدى قدرة العملية الانتخابية القادمة في تجذير الثقافة الحوارية الوطنية الديمقراطية في المجتمع العراقي واقصاء كافة رفض الآخر المعتمدة على ثقافة العنف التي جذرت في المجتمع العراقي في العقود الماضية؟ وما هي مواقف القوى السياسية والحزبية من الاستحقاق الانتخابي الذي حدد مسبقاً في ٣٠ كانون الثاني لعام ٢٠٠٥

متباين بين المكونات العراقية مما وفره بيئه خصبة للصراعات المسلحة ومنح القوى الخارجية سواء كانت قوى إقليمية او دولية المبرر والسبيل في اللووج الى الداخل العراقي وجعله ساحة تصفيية لسقطات سياسية مسبقة⁽¹⁷⁾.

العراق اليوم بكل مكوناته يسعى باتجاه عبور مرحلة التأزم التي يعيشها، اذ انه يرى في العملية الانتخابية آلية هامة عن طريقها يستطيع الخروج من حالة التأزم الى واقع سياسي واجتماعي تفاؤلاً واستقراراً، اذ تكرس العملية الانتخابية وتعزز بناء ثقافة قيمية جديدة تتلامس وتتناغم مع معطيات المرحلة الديناميكية الحالية وفق غرس مبدأ قبول الآخر مهما كان هذا الآخر يتبنى رؤية تعتمد على الاختلاف وليس الخلاف، ولطالما هذا الآخر يتقبل الرأي الآخر ايضاً، ناهيك على ان العملية الانتخابية ترتكز على ان هناك طيف واسع من الالوان وليس ثنائية اللون (الابيض والسود) مما يسمى ذك كله بالضرورة تجذير ثقافة الحوار الوطني الديمقراطي البناء في المجتمع العراقي.

ان هذه العملية برمتها لا تخوا من صعوبات وتحديات تواجه العملية السياسية في العراق الجديد ومارستها الانتخابية والتي يمكن ادراجها في تلك الكوائح الداخلية والخارجية سواء كانت إقليمية او دولية، والمتعلقة مع

هاده تعمد
مكتب رئيس مجلس العلوم السياسية

للعملية الانتخابية يعطي العنف والمبرر لتأجيل الممارسة الانتخابية؟ ان العنف هنا يصبح هو المعيار الأفضل والمناسب في سبيل اعتمادنا على احد الاطراف الفاعلة في الممارسة الديمقراطية، فإذا تم ترجيح عامل القيادات والنخب في تأدية الاستحقاق الديمقراطي الانتخابي وتقليلها علينا ان نحدد مسبقاً نوعية هذه القيادات والنخب التي يكون رصيدها الجماهيري هو المفترضة التي ترتكز عليها. اما اذا تم ترجيح العامل الجماهيري فانه علينا ان نوضح ونحدد نوعية الجمهور المؤهل حقاً لتلك العملية الديمقراطية⁽¹⁹⁾. وإذا ما انعكست هذه الفرضية على الحالة العراقية نرى انه من الممكن ان تلعب النخب العراقية الوطنية والقيادات الحزبية دورها الرئيس في بناء العملية الديمقراطية وبالتالي الانتخابية في العراق، رغم وجود اسقاطات نظرية سياسية سابقة حكمت العراق والتي نتج عنها وجود جماهيري غير مؤهل لممارسة هذه التجربة الديمقراطية، اما اذا كان هناك رغبة شديدة لدى الجمهور العراقي في هذه الممارسة فانه سوف يكون عامل تعزيز في عملية التحول الديمقراطي وبوقت اقصر⁽²⁰⁾.

اما بخصوص الاستحقاق الانتخابي بالنسبة للقوى السياسية والحزبية في العراق فيمكن ان نؤكد على ان الاستحقاق الانتخابي ليس هدفاً بحد ذاته بل هو احد اهم الآليات

تحتكر الحقيقة وتمارس عملية الاسقاط الفكري (الابيدولوجي) ازاء الآخر مما يعبر البلاد (لا سامح الله) الى ازمة العنف والافضاء الغابرة.

ومن هنا يجب ان نؤكد على ان عملية بناء ثقافة الحوار عن طريق العملية الانتخابية ضمن الممارسة الديمقراطية الحق هي مسؤولية النخب والقيادات والجماهير معاً، وبدون هذا التفاعل بين هذه المكونات لن تنجح الممارسة الديمقراطية ولن تنجح في بناء ثقافة الحوار، لأن وجود قرارات رسمية نبوية لوحدها لا تقود الى تحقيق اهداف العمل الديمقراطي امام سلبية الجماهير والتي يؤدي عدم مساهمتها في تحقيق الاهداف المرجوة من العملية السياسية الديمقراطية⁽¹⁸⁾.

والعكس وارد ايضاً اذ نجد هناك رغبة شعبية واسعة ازاء الممارسة الديمقراطية وتجذير لغة الحوار والتجارو ولكن هذه الرغبة قد تكون حبيسة الصدور والاذهان وذلك بسبب استبدادية النخب والقيادات وعفها، وعندئذ لن تصيبوا الجماهير الى ما ترمي اليه. لذلك يجب ان تكون هناك شراكة في المسؤولية بين مكونات المجتمع العراقي كافة، وإذا ما تذر من ايجاد مثل هذه الشراكة، فهل يتم التخلص من الممارسة الديمقراطية باليتها الانتخابية؟ وهل ان استبدادية النخب الحاكمة تبقى مانعاً ابداً امام تحقيق العمل الديمقراطي؟ وهل ان عدم تهيئة الشارع العراقي كجمهور عام

فالحالة الاولى (حالة الاختلاف من حيث بعد الزمني)
 هي الحالة المقبولة والصحبة ضمن السياق الديمقراطي القائم الحوار وقول الآخر والاصقاء له ورفض سياسة الاقصاء، اي ان القوى السياسية والحزبية في هذا الجانب وضمن مطلق الممارسة الديمقراطية لها الحق كله في ان تكتلي برايها وفق تصورات تعتقد انها مطلوبة في هذه المرحلة، بمعنى ان القوى السياسية والحزبية والتي تؤكد على الاستحقاق الزمني للعملية الانتخابية انما تتعلق من رؤية دستورية قانونية مفادها ان العملية الانتخابية (وهي جزء من العملية السياسية الجديدة في العراق)، انما هي استحقاقات دستورية تبناها قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، واستحقاقات قانونية تتمثل بالقرارات الدولية الخاصة بقرارات مجلس الامن لاسيما قرار (١٥٤٦) لعام ٢٠٠٤، ناهيك عن القرارات الاقليمية المتتمثلة بقرارات مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في مصر شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٤ (ناهيك عن الاستحقاقات السياسية سواء الداخلية منها او الخارجية للعملية الانتخابية، وعني بها مصداقية الحكومة العراقية المؤقتة في تنفيذ وترجمة هذه الاستحقاقات الدستورية والقانونية الى الواقع عملياً ملماً وبدون اي تأخير او تأجيل او الغاء، اما بخصوص القوى السياسية والحزبية العراقية المؤيدة للعملية

والممارسات التي توصلنا الى الهدف الاسمي الا وهو تأسيس نظام ديمقراطي. وهذا الهدف نجده قاسماً مشتركاً للقوى السياسية والحزبية كافة في العراق والتي تعرف وتدرك ان دخولها في العملية السياسية بشكل ديمقراطي لا يمكن ان يتم الا عن طريق الممارسة الانتخابية الحرة والتزيبة.

اذن الاستحقاق الانتخابي من حيث المبدأ هو محل اجماع للقوى السياسية والحزبية كافة في العراق، ولكن الاختلاف في الاستحقاق الانتخابي في العراق للمرحلة المؤقتة يمكن بين تلك القوى السياسية والحزبية المؤيدة لاستحقاق الانتخابي بوصفه ممارسة ضرورية في هذه المرحلة وعلى درجة عالية من الأهمية، وبين القوى السياسية والحزبية المؤيدة لهذه الممارسة الديمقراطية هذا من جانب ومن جانب اخر بين القوى الرافضة وبشكل كامل للعملية الانتخابية. وهذه القوى الاخيرة هي في حالة خلاف متقطع مع القوى السياسية التي تعرف من حيث تمنياً بالاستحقاق الانتخابي. فبخصوص حالة الاختلاف بين القوى السياسية والحزبية المؤيدة والمؤدة للعملية الانتخابية، فانني ارى واعتقد ان الاختلاف هو (زمني) وليس اختلاف مبدأي وهذه هي الصورة المغايرة للحالة الأخرى والرافضة للعملية الانتخابية والتي تبني مبدأ الرفض وبشكل مطلق وبدون تراجع.

الزمي انتا هو رسالة واضحة وصريحة من الداخل العراقي الى القوى كافة سواء منها الاقليمية او الدولية التي تراهن على عدم قدرة العراق والعربيين من تادية هذه الممارسة الديمقراطية، ومن خلال الالتزام الزمي للاستحقاق الانتخابي نقول للعالم لجمع اتنا اهل للاحترام ونحن شعب يستحق التقدير ولنا القدرة في حكم انفسنا وبدون وصاية اقليمية او دولية.

و اذا كان المبرر لتأجيل الانتخابات هو فقدان الشعب العراقي للثقافة الانتخابية، تستطيع ان نقول ان في تنفيذ العملية الانتخابية في وقتها المحدد سوف يكسب الناخب العراقي الثقافة الانتخابية وسوف تكون الممارسة الانتخابية خير دليل على اغناء هذه الثقافة، هذا من جانب، اما من جانب آخر فان العراق شهد تجارب انتخابية (مهما كانت مزيفة وغير حقيقة) الا انها يمكن اعتبارها بشكل او باخر هي ممارسة قد اثبتت الوعي الثقافي والانتخابي عند المواطن العراقي.

اما بخصوص الانفلات الامني فأن هناك جدلية العلاقة ما بين الاستحقاق الانتخابي وما بين ارهاسات الانفلات الامني، بمعنى ان تعزيز الاوضاع الامنية يتغى بضلاله على الممارسة الديمقراطية مما يحقق مشاركة اكبر ضمن العملية الانتخابية، والعكس صحيح، بمعنى ان المشاركة في الاستحقاق الانتخابي

الانتخابية كونه استحقاق لابد منه، الا انها من جانب اخر تطالب بتأجيل هذه الممارسة الديمقراطية باعتبارها خطوة سياسية سوف يترتب عليها عملية سياسية قادمة مستقبلية في العراق.

بمعنى ان القوى السياسية والحزبية المطالبة بتأجيل العملية الانتخابية تدرك وبشكل واضح ان الاستحقاق الانتخابي في العراق لهذه المرحلة هو استحقاق تاريخي يفصل بين حقب شهدتها العراق كانت تتنبى الممارسة الالديمقراطية وبين مستقبل عراق ديمقراطي جديد. وضمن هذه الرواية فان مؤيديها يعتقدون انه من الواجب والمسؤولية على الجهات كافة الرسمية وغير الرسمية في العراق ان تمنح فرصة اكبر للقوى السياسية والحزبية كافة في العراق عن طريق منح العملية الانتخابية فترة زمنية اطول على اعتبار ان الشعب العراقي كان مغيب عن الممارسة الديمقراطية وهو الان غير مؤهل في اختياراته السياسية. ناهيك عن تداعيات الانفلات الامني وارهاساته والتي الغت بضلالها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة في العراق⁽²²⁾.

و اذا ما اردنا ان نحاور ونناقش اصحاب ومؤيدي تأجيل العملية الانتخابية (حسب المنطق الديمقراطي) فاننا نؤكد ان هذه الذرائع والحجج المطروحة انتا يمكن لنا معالجتها وبالتالي تجاوزها، فمثلاً عملية التزامنا بالاستحقاق الانتخابي من حيث بعد

بخطاب ديني مفرط في التطرف والتزمت او مدفوعة بروبية اقليمية ضيقية مبنية على اسلن ان نجاح العملية السياسية في العراق الجديد (وان كان هذا النجاح بمبادرة انكلواسكسونية) سوف يضفي بالضرورة لاستحقاقات اصلاحية ديمقراطية لشعريها لاسياما الاصلاحات السياسية، هذه الروية الاقليمية نابعة من قناعات مفادها ان عملية التغيير التي حدثت في العراق وبآلة عسكرية امريكية ومن تحالف معها هي بادئة لعمليات تغيير متعددة سوف تشمل فيها النظم السياسية المحيطة بالعراق. ان هذا الهاجم النابع من هذه الروية انما هو هاجس مشروع وواقعي الى حد ما. لأن اي تحليل في الخطاب السياسي للادارة الامريكية لاسياما بعد احداث ١١ ايلول لعام ٢٠٠١ وتداعيات الحرب على افغانستان والعراق دليل واضح على منطق التغيير الاقليمي وما طرح فكرة (وان كانت جنينة) لمشروع الشرق الاوسط الكبير من قبل رئيس الادارة الامريكية جورج بوش الابن الا دليل على منطق التغيير الامريكي لهذه المنطقة.

وتلئي المجموعة هي تلك القوى المتضررة من سقوط النظام السياسي العراقي السابق والتي كانت هذه القوى أدوات فاعلة في توازن النظام السياسي السابق من حيث القدرة الامنية ومستفيدة منه في الوقت نفسه بمعنى انها كانت خدمة النظام

بؤدي بالضرورة الى شرعة السلطة الحاكمة في العراق مما يعزز الحال الامنية ويفرضي على العملية السياسية الاستقرار والديمومة.

اما بشأن القوى الرافضة للعملية الانتخابية جميلة وقصصلا، فإنه يكشف النقاب عن ان هذه القوى لها من الخطاب السياسي (ان كان لها خطاب سياسي) الرافض ليس للعملية الانتخابية حسب بل لمجمل العملية السياسية الجديدة في العراق. هذه الروية للقوى الرافضة للعملية السياسية في العراق تكاد تكون مشلولة وعاجزة سياسياً لأنها تقفت لمنطق الثقافة الجوارية وتتبني العنف الغير مبرر كوسيلة وهدف في ان واحد. فمن جانب الوسيلة فإن العنف الغير مبرر هو وساطة لا يصل رؤية أصحاب هذا المبدأ الى كافة القوى المتداخلة في العراق وخارجها، اما من حيث الهدف فأن العنف الغير مبرر فهو غاية بحد ذاته تعتمده هذه القوى الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق لضرب هذه العملية السياسية وتطهيرها عن طريق ترب واستهداف الاجهزة الامنية بكل انواعها والقيادات السياسية والحزبية والذئب العلمية المرموقة في المجتمع، تاهيك عن استهداف المذنبين العراقيين وبدون استثناء.

ان هذه القوى الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق يمكن تصنيفها بمجموعتين لا غير وهي: الأولى كمجموعة هي تلك القوى المسلحة الخارجية المدفوعة اما

وإذا ما حدث فسوف تشمل دول المنطقة بكمالها وبدون استثناء، والدليل الواضح لهذا المنطق والتصور والرؤيا هو ما تشهده ساحات بعض الدول العربية والإسلامية تحول نحو صراع يفوق قدرتها.

نحن نؤكد أن إدارة بوش الذين ومنذ البداية لم تتعامل مع الساحة العراقية بروبة القلالية السياسية ولم تبتصر لعوقي الفراغ الذي يمكن أن يسجل بعد الانتمار العسكري السريع لإطلاق أشعاعات التغيير في المنطقة، لا بل عجزت هذه الادارة عن فهم تركيبة عقلية المواطن العراقي ومشاعره، لقد تصرفت القوى العظمى الوحيدة كلة عملاقة ساحقة دون مراعاة عن الجانب المتعلق بمسؤولياتها عن الوضع الذي اوجدته.

ان مجرد النظر للوضع العراقي في هذه المرحلة المؤقتة نجد انفسنا امام حالة من الضبابية والهلامية ناتجة عن حالة الاحتلال والتدخل الاقليمي بالشأن العراقي. ان قوة الاحتلال هي قادرة على توجيه ضربة قاصمة لاي هدف في العراق ولكنها في الوقت نفسه ليس لها القدرة على توفير الحدود الدنيا والضرورية من الامن لانها كقوة منشغلة بحماية وسلامة قواها وعذابها فيما يتضاد العراقيون بالعشرات يوميا بفعل الفتن الامني وتداعيات

التياني العراقي السابق تعود بالفائدة المادية نيل المعنوية لهذه القوى من عزز مكانة هذه القوى ولعقود طويلة في المؤسسة السياسية للسلطة كمؤسسة قمعية واليد الضاربة للنظام، تاهيك عن انكماش هذه المكانة السياسية الامنية على الواقع الاجتماعية والاقتصادية لهذه القوى، ومن هنا نستطيع ان ندرك رفض هذه القوى للعملية السياسية الجديدة في العراق لأن مصالح هذه القوى قد ضربت لا بل ان قسم ليس بالقليل في هذه القوى وبسبب من موقعهم الغربي من الآلة العسكرية والاجنبية في النظام السابق أصبحوا وضمن المرحلة الحالية تحت طائلة القانون. وعليه فإن هذه القوى ادركت ان مصالحها تطابقت في هذه المرحلة مع القوى ذوي المجموعة الاولى مما تم توظيف المجاميع كلها (الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق) لخدمة هدف مشترك عالي الاممية الا وهو ضرب العملية السياسية الجديدة في العراق والعمل بكل ما اوتوا من قوة وقدرة لتحقيق هذا الهدف وباسماء وعناوين شعارات تنتقل ما بين الدينية والقومية والوطنية.

الخاتمة

كل ينظر الى الساحة السياسية العراقية في المرحلة المؤقتة بانها اشبه بزلزال (تسونامي) الذي ضرب دول حوض المحيط الهندي. لا بل ان الزلزال العراقي قد لا يحتاج الى انذار مبكر او خراء زلزال لأن شروط الزلزال العراقي على وشك الحدوث.

السياسية وان التغييب (هو موقف بحد ذاته) في هذه المرحلة سوف يفضي بالضرورة الى تغييب قد يطول امده. ان الحل يمكن في هذه المرحلة المؤقتة (حسب رأي) في دخول القوى السياسية والحزبية العراقية كافة في العملية السياسية للعراق الجيد عن طريق ممارسة الاستحقاق الانتخابي في موعده وبدون تأجيل او تأخير وهذه الممارسة سوف تفضي بالضرورة شرعاً في العملية السياسية في المرحلة الانتقالية القادمة ناهيك عن الحفاظ على وحدة البيت العراقي وهذا يؤدي كله الى رفع الوصاية الدولية والإقليمية عن العراق والاستناد الى قرار مجلس الامن المرقم (١٥٤٦) في ٢٠٠٤ لوضع جدول زمنية لخروج قوات الاحتلال عن العراق.

(١) د. صلاح جواد كاظم ود. علي غالب العاتي-الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠، ص. ٤٩.

(٢) د. منذر الشاوي، الدولة والديمقراطية، الكتاب الأول، منشورات المجمع العلمي، بغداد، ١٩٩٨، ص. ٧.

(٣) سحر كامل خليل، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص. ١٧٥، ص. ٢٣٢.

(٤) عبد المعيد كامل، مجلس الامة العراقي، البرلمان الاعيان والتواب، ٤٥، ١٩٥٣ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص. ٧٦.

(٥) لمزيد من المعلومات انظر كل من :

الجرائم غير محددة الجهة.

ان ضبابية الحال العراقية اليوم لا تمنع كل من له صلة وعلاقة في الشأن العراقي والعملية السياسية الجديدة من العراقيين من التفكير ملياً وبشكل جاد والعمل بشكل فعل ايضاً لإيجاد حلول ناجعة لهذا الوضع والخروج به من عنق الزجاجة لبناء مستقبل عراقي جديد اسسه الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الانسان وتدالو السلطة بالية سلعية.

ان العراق الجديد وبهذه المواصفات لا يمكن ان يكون الا شراكة كاملة لل العراقيين وبدون وصاية اقليمية او دولية. ان الشراكة العراقية تبدأ بالاستحقاق الانتخابي وعلى القوى السياسية والحزبية العراقية كافة ان تتبع عن النظرة الضيقة باعتبار ان الاستحقاق الانتخابي للمرحلة الانتقالية هو استحقاق الاكثرية او الاقليات او رفض المعاذلة الجديدة في العراق. في هذا التجاذب السياسي على القوى العراقية ان لا تغلب حسابات الموضع في الساحة العراقية بل تعمل على رضورة تبادل التنازلات لإنقاذ الوطن. لأن الاستحقاق الانتخابي باعتباره خطوة هامة اولية في طريقة الديمقراطية الا ان هذا الاستحقاق في الوقت نفسه لا يعني نهاية المطاف الديمقراطي، فهناك خطوات ديمقراطية صوت عراقي معارض خارج اللعبة السياسية. لأن المنطق السياسي يؤكّد على قدرة التغيير وانت داخل العملية

- مركز البازار للثقافة والرأي، بتاريخ ٩ ايلول عام ٢٠٠٤، ص. ٣٩.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) A. C. Kapook, principles of political Sciences, Op. Cit., p200.
- (١٦) باسم خريسان، هل تؤسس الانتخابات ثقافة الحوار، جريدة الصباح، العدد (٤٢٣) بتاريخ ٢ كانون الاول ٢٠٠٤، ص. ٥.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) د. عبد الجبار احمد، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٩، السنة الخامسة عشر، تشرين الاول ٢٠٠٤، ص. ١٢٧.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) /
- HTTP://WWW.ALRAI.COM/PAGES_PHP_NEWS-ID=9400&SELECT11/24/2004-PAGE1-2
- (٢٢) اللجنة الشعبية لمناهضة الاحتلال، لماذا ترفض الانتخابات، زمان الاحتلال، لسنة ٢٠٠٤، ص. ١٦-٣.
- الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٤، الذي صدر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) للرقم ٧٩٢ بتاريخ ١٦ حزيران عام ١٩٧٠، الواقع العراقية، العدد ١٩٠٠ في ٢٧ تموز ١٩٧٠.
- د. رعد الجدة، التشريعات الانتخابية في العراق، مطبعة الخيرات، بغداد، ٢٠٠٠، من ٩٥.
- (٦) انظر كل من:
- المادة (٤٤) الفقرة (٢) قانون المجلس الوطني رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥.
- محمد سليم محمد غزوی، الوجيز في النظام الانتخابي دراسة مقارنة، ط١، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٠، ص. ٤٥.
- (٧) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وكذلك الملحق للرقم (٩٦) بخصوص قانون الانتخابات للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، الواقع العراقية، العدد (٣٩٨٤) حزيران ٢٠٠٤، ص. ١٣٥.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) انظر كل من:
- د. صالح جواد كاظم ود. علي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص. ٤٩.
- د. علي غالب العاني ود. نوري لطيف، القانون الدستوري، بلا تاريخ، ص. ٤٦-٤٧.
- محمد ولد خبار، الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة توكيشو، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص. ٣٥.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) A. C. Kapook, principles of political Sciences, Chandard Company Ltd. New Delihi. 1949. p.250.
- (١٢) Op. Cit, P.115.
- (١٣) د. خميس البردي، البنى الدستورية الجديدة للممارسة الديمقراطية في العراق ما بعد الحرب، محاضرة أقيمت بندوة أقامها